

Distr.: General
25 June 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 23 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون، استضافت القاهرة اجتماعا في 6 حزيران/يونيه 2020 بين رئيس البرلمان الليبي وقائد الجيش الوطني الليبي. وعُقد هذا الاجتماع، الذي استضافه الرئيس عبد الفتاح السيسي، في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها مصر لتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا، مع الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها. واختتم الاجتماع بمقترح مبادرة ليبية - ليبية، مجسدة في "إعلان القاهرة"، الذي يدعو، في جملة أمور، إلى وقف إطلاق النار في غضون 48 ساعة، واستئناف اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في جنيف، وتكثيف الميليشيات، وطرد المرتزقة الأجانب، وتقديم خارطة طريق شاملة لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة والمبادرات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك نتائج مؤتمر برلين. وأرفقت بهذه الرسالة ورقة تحدد عناصر إعلان القاهرة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد إدريس

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 23 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أبرز بنود المبادرة المُقترحة

أهداف المبادرة:

- 1 - التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي الليبية واستقلالها، واحترام كافة الجهود والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبناءً عليه التزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار اعتباراً من الساعة 06:00 يوم 8 حزيران/يونيه 2020.
- 2 - ارتكاز المبادرة بالأساس على مُخرجات قمة برلين والتي نتج عنها حل سياسي شامل يتضمن خطوات تنفيذية واضحة (المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية)، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، استثماراً لما انبثق عنه مؤتمر برلين من توافقات بين زعماء الدول المعنية بالأزمة الليبية.
- 3 - استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية 5+5 بجنياف برعاية الأمم المتحدة، وبما يترتب عليه إنجاح باقي المسارات (السياسية والأمنية والاقتصادية)، أخذاً في الاعتبار أهمية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المُرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها حتى تتمكن القوات المسلحة (الجيش الوطني الليبي)، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، من الاضطلاع بمسؤولياتها ومهامها العسكرية والأمنية في البلاد.
- 4 - العمل على استعادة الدولة الليبية لمؤسساتها الوطنية مع تحديد الآلية الوطنية الليبية الملائمة لإحياء المسار السياسي برعاية الأمم المتحدة واستثماراً لجهود المجتمع الدولي لحل الأزمة الليبية.
- 5 - إعادة سيطرة الدولة على كافة المؤسسات الأمنية ودعم المؤسسة العسكرية (الجيش الوطني الليبي)، مع تحمل الجيش الوطني لمسؤولياته في مكافحة الإرهاب وتأكيد دوره بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والشرطية لحماية السيادة الليبية واسترداد الأمن في المجال البحري، والجوي، والبري.
- 6 - يقوم المجلس الرئاسي باتخاذ قراراته بالأغلبية، عدا القرارات السيادية المتعلقة بالقوات المسلحة، فيتم اتخاذ القرارات أو البت في المُقترحات التي يقدمها القائد العام للقوات المسلحة في هذه الحالة بالإجماع وبحضور القائد العام للقوات المسلحة.

المحاور الأساسية للمبادرة:

- 7 - قيام كل إقليم من الأقاليم الثلاثة (المنطقة الشرقية - المنطقة الغربية - المنطقة الجنوبية) بتشكيل مجمع انتخابي يتم اختيار أعضائه من مجلسي النواب والدولة المُمثلين لكل إقليم، بجانب شيوخ القبائل والأعيان، ومراعاة نسبة تمثيل مقبولة للمرأة والشباب، إضافة إلى النخب السياسية من المثقفين والنقابات، بحيث تجتمع اللجان الثلاث تحت رعاية الأمم المتحدة ويتم التوافق عليها، ويتولى كل إقليم اختيار الممثل الخاص به سواء بالتوافق أو بالانتخاب، وذلك في مدة لا تتجاوز 90 يوماً.

- 8 - قيام كل إقليم باختيار مُمثله للمجلس الرئاسي، وكذا نائب لرئيس الوزراء من ذوي الكفاءة والوطنية، بهدف تشكيل مجلس رئاسي من رئيس ونائبين، ومن ثم قيام المجلس الرئاسي بتسمية رئيس الوزراء، والذي يقوم بدوره هو ونائباه بتشكيل حكومة وعرضها على المجلس الرئاسي، تمهيداً لإحالتها لمجلس النواب لمنحها الثقة.
- 9 - قيام الأمم المتحدة بالإشراف على المجمعات الانتخابية بشكل عام لضمان نزاهة سير العملية الخاصة باختيار المرشحين للمجلس الرئاسي.
- 10 - حصول كل إقليم على عدد مُتناسب من الحقائق الوزارية طبقاً لعدد السكان عقب التوافق على أعضاء المجلس الرئاسي الجديد وتسمية رئيس الحكومة، على ألا يجمع أي إقليم أكثر من رئاسة للسلطات الثلاث (المجلس الرئاسي - مجلس النواب - مجلس الوزراء) بحيث يحصل إقليم طرابلس على 9 وزارات، وإقليم برقة على 7 وزارات، وكذا إقليم فزان على 5 وزارات، على أن يتم تقسيم الوزارات الست السيادية على الأقاليم الثلاثة بشكل متساوٍ (وزارتان لكل إقليم)، مع تعيين نائبين لكل وزير من الإقليمين الآخرين.
- 11 - اضطلاع مجلس النواب الليبي باعتماد تعديلات الإعلان الدستوري من خلال لجنة قانونية يتم تشكيلها من قبل رئيس المجلس المُستشار عقيلة صالح، وذلك عقب قيام اللجنة (تضم ممثلي أعضاء مجلسي النواب والدولة) بالاتفاق على النقاط الواجب تعديلها في الإعلان الدستوري في مدة لا تتجاوز 30 يوماً بدءاً من تاريخ انعقاد أول جلسة.
- 12 - قيام المجمع الانتخابي لكل إقليم تحت إشراف الأمم المتحدة بتشكيل لجنة من شخصيات وطنية وخبراء دستوريين ومتقنين من ذوي الكفاءة، واعتمادها من قبل البرلمان الليبي لصياغة دستور جديد للبلاد يحدد شكل إدارة الدولة الليبية، وطرحه للاستفتاء الشعبي لإقراره (على أن تنتهي من أعمالها خلال 90 يوماً من تاريخ تشكيلها).
- 13 - تحديد المدة الزمنية للفترة الانتقالية بـ 18 شهراً قابلة للزيادة بحد أقصى ستة أشهر، يتم خلالها إعادة تنظيم كافة مؤسسات الدولة الليبية خاصة المؤسسات الاقتصادية الرئيسية (المصرف المركزي - المؤسسة الوطنية للنفط - المؤسسة الليبية للاستثمار)، وإعادة تشكيل مجالس إدارة المؤسسات الأخيرة بما يضمن فعالية أداء الحكومة الجديدة وتوفير الموارد اللازمة لإدارة المرحلة الانتقالية انتهاءً بتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية.
- 14 - اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتوحيد كافة المؤسسات الاقتصادية والنقدية في شرق وجنوب وغرب ليبيا، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، إلى جانب منع وصول الأموال الليبية إلى أي من الميليشيات، وكذا العمل على ضمان توزيع عادل وشفاف للموارد الليبية لكافة المواطنين.